المحاضرة الثامنة: آثار الفساد المالي والإداري على الناحية الاجتماعية

إن للفساد الإداري والمالي آثارا سلبية كثيرة تنعكس على الناحية الاجتماعية للمجتمع ومنها:

• إضعاف النسيج الاجتماعي وانتشار روح الكراهية والحقد بين فئات المجتمع نتيجة غياب العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، والشعور بالظلم والتهميش، مما يؤدي إلى انتشار الجرائم بمختلف صورها خاصة إذا كانت مؤسسات الدولة القضائية والتنفيذية غير فاعلة وفاسدة في بعض الأحيان، مما يشجع على اقتراف الجرائم لسهولة الهروب من العقاب.

• بروز الطبقية والتفاوت المعيشي بين أفراد المجتمع، وتعميق الفجوة بين الأغنياء –أصحاب السلطة والنفوذ– وبين الفقراء، فالفساد الإداري يؤدي إلى وجود طبقية اجتماعية، وذلك حين تصعد فئة جديدة إلى قمة الهرم الاجتماعي نتيجة ما حصلت عليه من مداخيل غير مشروعة، وفي المقابل توجد فئة فقيرة في أسفل السلّم الاجتماعي يتم استغلالها استغلالا فاحشا من الطبقة الغنية، مما يولّد لدى هؤلاء الفقراء الرغبة في الانتقام والثورة، وبالتالي حدوث صراع طبقي قد يؤدي إلى عنف اجتماعي ضد الأغنياء وحدوث اضطرابات اجتماعية، وهو ما يهدد الاستقرار الاجتماعي للأفراد وتعرض كيانهم المادي والمعنوي للخطر، ومعه تضعف العلاقات الإنسانية القائمة أساسا على الثقة والاطمئنان .

• يؤدي الفساد إلى انهيار القيم الأخلاقية القائمة داخل المجتمع على الصدق والأمانة والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص، ويسهم في انعدام المهنية في العمل الإداري وانتشار اللامسؤولية والسلوكات السلبية لدى الأفراد في المجتمع، حيث يصبح التمسك بالعادات والتقاليد والدين والقيم الأخلاقية في العمل الإداري في عرف المفسدين تخلفا وجمودا، فيما تصبح أنواع الفساد المتعددة مهارة وتطورا وتكيفا، ويزيد الأمر خطورة عندما يشبّ النشء على هذه القيم السلبية الهدامة، الأمر الذي يؤدي إلى شيوع قيم وثقافة الفساد في مختلف المجالات. ولا يخفى أن انهيار القيم والأخلاق يؤدي إلى انهيار وزوال الحضارات والمجتمعات البشرية.

• زرع الإحباط والسلبية واللامبالاة بين أفراد المجتمع.

• بروز التعصب والتطرف في الآراء، والاحتقان الاجتماعي، وانتشار الجريمة، كردّ فعل على انهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص والمطالبة بإحداث التغيير.

- يؤدي الفساد إلى فقدان قيمة العمل وانعدام المهنية، ويشجع على التفريط في أداء الواجب الوظيفي وتراجع الاهتمام بالحق العام.
- انتشار الفقر والبطالة مما يدفع بأبناء المجتمع إلى البحث عن سبل أخرى غير مشروعة –كالهجرة مثلا– لتلبية متطلباتهم وتحقيق ذواتهم.
- تراجع العدالة الاجتماعية وحلول اليأس في نفوس الأفراد.
- تدني المستوى المعيشي لأغلبية أفراد المجتمع وسوء توزيع الدخل وارتفاع تكاليف المعيشة.
- التعدي على حقوق الإنسان من خلال الإضرار بأحوال وحقوق الضعفاء من طرف الفاسدين المعتدين.
- فقدان الشعور بالمسؤولية اتجاه مصلحة الوطن، وتراجع ثقة أفراد المجتمع بمؤسسات الدولة مما يؤثر سلبا على قيم المواطَنة (حب الوطن وحس الانتماء له).
- الإخلال بواجبات الموظف للوظيفة العامة مما يؤدي إلى تعطل مصالح الناس.
- تسرّب الكفاءات والأشخاص المخلصين النزهاء من الوظيفة العامة نتيجة عدم القدرة على تحمل مظاهر الفساد، ونتيجة الإحباط وعدم الشعور باحترام سلطة القانون والعدالة.
- تفشي الرشاوى والمحسوبية والمحاباة بين أفراد المجتمع على حساب الكفاءة والقدرة الوظيفية على الإنجاز.
- انتشار النفاق الاجتماعي والانحلال الخلقي.
- تغليب المصالح الخاصة على المصالح العامة.
- هجرة الأدمغة أصحاب الكفاءات المهنية نتيجة عزوفها عن الوظيفة العامة بسبب فسادها الإداري والمالي.